الأنباء
الاحد 15 سبتمبر 2013

الخرينج يعزي جنبلاط لوفاة والدته

مبارك الخرينج

بعث نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ببرقية تعزية ومواساة إلى النائب بمجلس النواب في الجمهورية اللبنانية وليد جنبلاط عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لوفاة والدة النائب مي أرسلان جنبلاط.
وقال الخرينج في برقيته، «ببالغ الحزي والأسى تلقينا نبأ وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدتكم مي أرسلان جنبلاط رحمها الله، وإني إذ أشارككم خالص العزاء والمواساة لأتضرع إلى المولى عز وجل أن يتقبل الفقيدة في فيض رحمته ويسكنها فسيح جناته ويتغمدها بواسع رحمته ويلهمكم وأهلها ومحبيها والشعب اللبناني الشقيق الصبر والسلوان».

استفسرت عن الإحالة إلى التقاعد ممن بلغت خدمتهم 30 عاما

المبارك تسأل دشتي عن «التنمية» وبرنامج عمل الحكومة

د.معصومة المبارك

هل تم تقديم أي تظلمات من الموظفين المحالين للتقاعد في الوزارات؟

وجهت النائبة د.معصومة المبارك سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي جاء فيه الآتي: أولا: وفقا لما نشرته إحدى الصحف المحلية عن التقرير المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء حول الملاحظات والمخالفات التي تكتنف عمل وزيرة التنمية، أرجو إفادتي بالتالي:

1 ـ هل اتخذتم اي قرارات بإبعاد بعض القياديين الذين يختص عملهم بعمل الخطة وبرنامج عمل الحكومة منذ توليكم الوزارة في عام 2012؟ إذا كان الجواب بنعم فما المبررات؟ ومن الجهات التي ساهمت وشاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في وضع الخطة وبرنامج عمل الحكومة منذ تلك الفترة حتى تاريخه؟ وما صفتهم القانونية؟

2 ـ ما عدد التظلمات التي قدمها الموظفون في المؤسسات التي تقع تحت اشرافكم منذ توليكم الوزارة في عام 2012 حتى تاريخه؟ أرجو افادتي بعددها وطبيعتها ونسخ كل منها، وما الإجراءات التي اتخذت بشأنها؟

3 ـ منذ تبوأتم المنصب الوزاري في عام 2012، هل حصل جميع الموظفين الذين نالوا تقدير امتياز ويعملون في جميع المؤسسات والهيئات التي تشرفون عليها سواء في وزارة التنمية أو وزارة شؤون مجلس الأمة هل حصلوا بشكل متساو على مكافأة الأعمال الممتازة؟ وإذا كان الجواب بالنفي فما المعايير التي استندتم اليها في توزيع تلك المكافأة على الموظفين في جميع المؤسسات والهيئات التي تقع تحت اشرافكم؟ وهل تلك المعايير إن وجدت قد وضعت قبل تقرير تلك المكافآت أم بعدها؟ (مع تزويدنا بنسخة منها موضحا فيها تاريخ بدء العمل بها) وهل تتفق هذه المعايير مع المعايير المعمول بها والموضوعة من قبل ديوان الخدمة المدنية؟

4 ـ هل تمت إحالة أي من الموظفين وخاصة في الوظائف الإشرافية الذين بلغت خدمتهم 30 عاما وأكثر للتقاعد جميعا دون استثناء؟ وإذا كانت هناك أي استثناءات فما مبررات تلك الاستثناءات مع تزويدنا بقائمة أسماء ودرجات الوظيفية للموظفين الذين تم استثناؤهم مع ذكر مسمياتهم الوظيفية؟

5 ـ هل تم إنجاز أي دراسة من قبل ديوان الخدمة المدنية حول إيجابيات وسلبيات الإحالة إلى التقاعد ممن بلغت خدمتهم 30 عاما أو أكثر (مع تزويدنا بنسخة من هذه الدراسة إن وجدت) وهل أجريت هذه دراسة قبل اتخاذ مجلس الوزراء للقرار المتعلق بشأن الإحالة للتقاعد؟ وهل تم تطبيق تلك السياسة في جميع مؤسسات الدولة ووزاراتها؟

6 ـ هل تم تقديم أي تظلمات من الموظفين المحالين للتقاعد في الوزارات التابعة لكم؟ إذا كان الجواب بنعم أرجو تزويدي بعدد تلك التظلمات ونسخ عنها وما الإجراءات لتي اتخذتموها حيال هذه التظلمات؟

7 ـ هل قمتم منذ عام 2012 بإحالة أو لفت نظر أي من الموظفين الذين أبدوا احتجاجا او شاركوا باعتصامات؟ وهل شكلت لجنة تحقيق في ذلك الشأن؟ إذا كان الجواب بنعم أرجو تزويدي بنسخة عن قرار تشكيل تلك اللجنة، وأسماء أعضائها وأسماء ممن أحيلوا للتحقيق، والإجراءات التي اتخذت بحقهم؟

8 ـ هل اتخذتم قرارا رسميا او شفهيا بمنع دخول الصحافيين إلى مبنى الأمانة العامة للتخطيط؟ إذا كان الجواب بنعم فأرجو تزويدنا بذلك التعميم أو القرار ومبرراته.

ثانيا: بناء على ما قدمه أحد أعضاء مجلس الأمة من بيان حول امتلاك وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية لحصص أو أسهم في طيران الجزيرة وعلاقة ذلك بتعطيل قانون خصخصة الكويتية، فأرجو افادتي بالتالي:

1ـ هل تمتلكون أو أي أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية أي أسهم أو حصص في طيران الجزيرة؟ وما تلك الحصص أو الأسهم وتاريخ امتلاكها؟

2 ـ هل لكم أو لأقاربكم من الدرجة الأولى أو الثانية دور في تأسيس شركة طيران الجزيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟

ثالثا: عملا بمبدأ الشفافية والإفصاح أرجو إفادتي بالتالي:

1 ـ عدد وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المملوكة لكم ولأقاربكم من الدرجة الأولى والثانية.

2 ـ هل لديكم أو لأقاربكم من الدرجة الأولى والثانية ملكية أو حصة تزيد عن 30٪ بشركات أو مؤسسات أو مكاتب استشارية قبل عام 2009، وهل لاتزال تمتلكونها أو تملكون حصصا فيها؟ إذا كانت الإجابة بنعم فأرجو إفادتي بأسماء تلك الشركات والمؤسسات؟ وهل لهذه المكاتب الاستشارية تعاقدات حكومية، وتحديدا مشروع جسر جابر او مشاريع تتصل بالكهرباء أو مشروع الفحم المكلسن أو اي مشاريع حكومية أخرى.

3 ـ هل شاركتم أو تقاضيتم قبل تبوئكم المنصب الوزاري أي مبالغ مالية أو شاركتم في دراسة مشروع الفحم المكلسن في أي مرحلة منذ تقديمه في معهد الأبحاث حتى الانتهاء منه وتطبيقه؟ وما طبيعة تلك المشاركة، وهل ساهمتم في حصول المشروع على قرض من البنك الصناعي؟

4 ـ هل لديكم أو لأقاربكم من الدرجة الأولى والثانية شركة أصباغ؟ وما اسمها؟ وهل أدت هذه الشركة أعمالا لجهات حكومية في السلطتين التشريعية والتنفيذية؟ أرجو إفادتي عن عدد وطبيعة هذه العقود.

اليوم العالمي للديمقراطية يكرس سيادة القانون والحفاظ على حقوق الإنسان

الغانم: الحالة الدستورية في الكويت تعد بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ان تبني الأمم المتحدة للإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي يقدم صورة صادقة لمدى الترابط بين البرلمانات والمجتمع الدولي المتمثل في المنظمة الدولية.

وأضاف الغانم أن اليوم العالمي للديمقراطية مناسبة دولية تحل يوم 15 سبتمبر من كل عام، أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراها الصادر في دورتها الثانية والستين سنة 2007 والذي يتبنى الإعلان كما أقره الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة المنعقدة في سبتمبر 1997 في القاهرة، مشيرا إلى أنه يشدد على عدد من المبادئ التي من شأنها دعم وترسيخ الحكم الرشيد كسيادة القانون والحفاظ على حقوق الإنسان ودعم السلم الاجتماعي وإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة.

وأكد الغانم أن الكويت تعد نموذجا جيدا لاختيار الطريق الديموقراطي للحكم القائم على بناء المؤسسات الثلاث الرئيسية وهي القضائية والتنفيذية والتشريعية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تعد مفخرة للمجتمع الكويتي في الداخل والخارج.

وأضاف الغانم أن الحالة الدستورية في الكويت تعد بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي خاصة بعد مرور أكثر من نصف قرن على العمل بدستور الدولة، ويتطلب الوضع اليوم الاستغلال الأمثل لفرص التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لاستكمال عملية البناء التنموي للعديد من الاحتياجات اللازمة لتطوير بيئة العمل السياسي ودعم الثقافة الديموقراطية في التعليم والمجتمع.

وأشاد الغانم بجهود المجالس السابقة في تطبيق العديد من المبادئ التي تضمنها الإعلان سواء في التشريع أو الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومات السابقة وتمنى أن يستمر المجلس الحالي على ذات الطريق لتطوير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تليق بالكويت.

ضرورة إيجاد الحلول الناجعة لمشكلة العزاب في خيطان وعلاج المرض المستفحل

أسامة الطاحوس: الحكومة تتقاعس عن تنفيذ قانون تصميم وتنفيذ مدن العمال الصادر منذ ثلاث سنوات

أسامة الطاحوس

شدد النائب أسامة الطاحوس على ضرورة ايجاد حلول ناجعة لمشكلة العزاب في منطقة خيطان والتي أصبحت مرضا يهدد راحة المواطنين من قاطني المنطقة ويجب ان تضع الحكومة الحلول النهائية بعيدا عن الوعود التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وأوضح الطاحوس في تصريح صحافي ان مشكلة العزاب بشكل عام في الكويت قد استفحلت وتحتاج الى معالجة جذرية من خلال خطة واضحة تضعها الحكومة وتراعي فيها الجوانب الاجتماعية والامنية وخصوصية المجتمع الكويتي الثقافية. وأكد الطاحوس ان منطقة خيطان من المناطق المظلومة في الكويت خصوصا من حيث الخدمات التي تراجعت بشكل كبير بعد ضغط العزاب عليها ومع وجود كل هذه البنايات المكتظة بمئات العزاب. وقال ان ملف مشكلة العزاب في منطقة خيطان، موجها لومه إلى وزيري المالية والأشغال العامة والبلدية على التباطؤ في تطبيق قانون تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مدن العمال على الرغم من صدور القانون في 27 يونيو 2010. وقال الطاحوس «هذا القانون سوف يستغرق تنفيذه سنوات وهو قانون مهم وحيوي لحل مشكلة العزاب وسط السكن الخاص لاسيما في خيطان التي تعاني منذ سنوات من تفاقم مشكلة العزاب»، مشيرا إلى ضرورة تطبيق القوانين الصادرة عن مجلس الأمة، لاسيما أن تلك التشريعات تستهدف معالجة مشاكل اجتماعية مستفحلة.

وتساءل الطاحوس عن اللائحة التنفيذية للقانون الذي ينص في مادته الثانية عشرة على صدور اللائحة التنفيذية بمرسوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، التي تلزم المادة الأولى الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة كويتية أو أكثر خلال ستة أشهر، مشددا على أن المدن العمالية تعالج جزءا من مشكلة العمالة الهامشية في البلاد ولكنها لن تقدم حلا فوريا لمشكلة العزاب لأن التوطين في تلك المدن سوف يستغرق 10 سنوات تقريبا.

وأضاف الطاحوس ان هذه المشكلة مرت عليها عقود من الزمان ومازلنا ننتظر الحلول الحكومية وعلى الرغم من صدور القوانين والتشريعات الا ان الحكومة مازالت تتقاعس في تطبيقها وهذه مهمة مجلس الامة الذي اصبح من الواجب عليه إلزام الحكومة بتنفيذ القوانين التي يقرها المجلس وعدم التقاعس بها وخاصة القانون الذي صدر في شهر يونيو من عام 2010، فإلى متى تشرع القوانين ولا تنفذ؟ وسوف نتوجه بالأسئلة البرلمانية للوزراء المسؤولين واذا استدعى الأمر فسنتوجه بها الى رئيس الوزراء فهذه المنطقة مهمة لأهل الكويت.

طالب بإعطاء صلاحيات أوسع للجان الطب الطبيعي والعيون

حمدان العازمي: محاسبة المسؤولين المقصرين في «الصحة»

طالب النائب حمدان العازمي وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله بإعطاء صلاحيات للجان الطب الطبيعي ولجان العيون في جميع مستشفيات البلاد، متسائلا: هل من المعقول ان تختصر لجان جميع المناطق الى مستشفيين فقط مما يتسبب في تعطيل مراجعات المواطنين؟

وقال العازمي ان هذا الاختصار غير المبرر يزيد من اعداد المراجعين في المستشفيين لاسيما من كبار السن، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى تقديم الخدمات، مستغربا من جراء هذا التصرف، مع العلم ان جميع المستشفيات لديها رؤساء اقسام وطاقم طبي وتوجد فيها عيادات مؤهلة فلماذا لا يعطى اليها لجان طبية؟

واشار الى ان تصرف الوزارة في هذا الجانب يثير العديد من علامات الاستفهام، مؤكدا ان وزارة الصحة من الجهات الخدماتية فيجب ان يصب عملها في راحة المواطن والتخفيف عنه.

واكد اهمية محاسبة المسؤولين ولن نتسامح في التصرفات اللامسؤولة والمزاجية من قبل البعض والذين ينظرون الى الامور من زوايا ضيقة ومن بوابة مصالحهم، مشدد على انه من غير المقبول عدم اعطاء المستشفيات صلاحياتها لاسيما ان مستشفى الطب الطبيعي لا يستطيع تحمل تلك الاعداد من المواطنين وغير قادر على علاجهم.

ودعا وزير الصحة الى فتح تحقيق مع مدير مستشفى الطب الطبيعي، فضلا عن التأكد من سلامة تعيينه بهذا المنصب وانطباق الاسس والمعايير عليه.